

بحار الأنوار

[422] لم يبين في متن الكتاب على نحو ما كان يبين في سائر الاجزاء . من ذلك أن المؤلف العلامة قدس سره فيما أصدر من أجزاء الكتاب بنفسه إلى البراز وأخرجها من المسودة إلى البياض كان يختار من الاحاديث المتكررة بمضمونها وسندها حديثا واحدا، لكنه يذكر في صدر الحديث رمز مصادره المتعددة مشيرا بذلك أن الحديث بهذا السند وهذا اللفظ يوجد في هذه المصادر المتعددة وإن كان في لفظها أدنى اختلاف أو زيادة أو نقيصة، كان اللفظ للمصدر الذي ذكر رمزه آخر ملامقا بالحديث - على ما تتبعته في أثناء تخريج الاحاديث - وذلك كلاحاديث المستخرجة من كتب الصدوق مثل إكمال الدين وعلل الشرائع، أو غيره ككتاب الكافي والبصائر والاختصاص ونحو ذلك، على ما قد عرفت في المجلدات السابقة. وإذا وجد - ره - حديثا متحدا بمضمونه، مختلفا في سنده - كلا أو بعضا - في مصادر متعددة يختار أحد المصادر وينقل لفظ الحديث منه، ثم بعد تمام الحديث يذكر سائر المصادر مع سند الحديث حتى يتفق إسنادها، قائلا بعد ذلك: مثله. كل ذلك حذرا من التكرار. ثم هو قدس سره - إذا كان في لفظ الحديث أو سنده مشكلة تحتاج إلى التوضيح والبيان، تابعه بكلامه الفصل، وبيانه الشافي الجزل، وذلك بعد تحقيق لفظ الحديث وسنده وتصحيح ألفاظه المصحفة. لكن القارئ الكريم إذا اطلع على أبواب هذا المجلد يراه على خلاف ما شرحناه ففي كل باب أحاديث متكررة بلفظها وسندها، أو بلفظها فقط، غير أنها من مصادر مختلفة شتى، من دون أن يرى في المتن لمشكلاتها توضيحا أو الغرائب ألفاظها بيانا اللهم إلا بعد نقل الاحاديث من كافي الكليني - رضوان الله عليه - فانه يجد في ذيلها شرح المصنف العلامة - قدس سره - منقولة من كتابه مرآت العقول من دون أن يتصرف فيها بما يناسب هذا الكتاب، فيرى أن لشارح العلامة يقول قد
